المجلة العلمية لبحوث التعليم
ISSN: 3009 - 6774
The Online ISSN : 3009 - 6464
المجلد01/العـدد: 01(سبتمبر2023)، ص ص 171 - 193

درجة ملاءمة البرامج التعليمية بكلية التربية لمتطلبات سوق العمل

The degree of suitability of educational programs at the College of Education to the requirements of the labor market

أمنة رمضان أبوشعالة [1]

[1] جامعة مصراتة، ليبيا Email:- amnaaboshala@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/24 تاريخ القبول: 2023/07/29 تاريخ النشر: 2023/09/12

مستخلص البحث

هدف البحث إلى تحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال تقييم البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة، حيث يستمد البحث الحالي أهميته من خلال تسليط الضوء على مدى ملاءمة البرامج التعليمية بقسم التربية الخاصة لمتطلبات وحاجة سوق العمل، بحيث أصبحت قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وتوصلت النتائج : إلى ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة.و ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية وأقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: البرامج الأكاديمية، متطلبات سوق العمل، الخريج وسوق العمل.

المؤلف المرسل: أمنة رمضان أبوشعالة Email:- amnaaboshala@gmail.com

Abstract:

The research aimed to analyze and diagnose the problem of mismatch or incompatibility between the outcomes of higher education and the needs of the labor market by evaluating educational programs at the College of Education, Misurata University from the point of view of faculty members and students in the Department of Special Education. The current research derives its importance by highlighting the suitability of The educational programs in the Department of Special Education for the requirements and needs of the labor market, so that the issue of harmonization and compatibility between the outcomes of the educational system and the requirements of the labor market has become one of the most prominent issues of economic and social development.

The researcher recommended the following;The necessary of continuous coordination between the authorities responsible for all educational planning, workforce planning, and planning Economic, to formulate proposals to achieve a kind of compatibility between the qualifications required in the labor market and the qualifications offered by the outputs of the educational systemThe need to pay attention to raising the quality of education and not focus on quantitative expansion only.

Keywords: academic programs, labor marketrequirements, graduates and the labor market.

مقدمة :

تحظى الجامعات بأهمية بالغة في دول العالم المعاصر انطلاقا من دورها المتوقع في إعداد وتنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مختلف الميادين، تلك الموارد التي تُشكل رأس المال الفكري في المؤسسات المختلفة، والتي تعد أهم عوامل الإنتاج في عصر المعرفة، وتشير الإحصاءات العالمية في سوق العمل إلى أن السنوات القادمة ستتطلبُ مستويات تعليمية عليا حيث أن أكثر من ٧٠ %من الوظائف الجديدة سوف تتطلب كحد أعلى من الثانوية، ومن ثم تظهر أهمية التعليم الجامعي في رفد المجتمع وسوق العمل بالمخرجات التعليمية التي تلبى احتياجاته ومتطلباته.

ويعد التعليم الجامعي هو المحصلة والتتويج النهائي لمجهود الطالب الذين مروا بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط ومن منطلق إنا الأشياء تقاس بنهاياتها، فأن خريجي التعليم الجامعي من المفترض أن يكونوا بجميع تخصصاتهم من القوى البشرية المتعلمة المرغوبة في سوق العمل بما تمثله هذه الفئة من قوة التحصيل العلمي وصفوة الطبقة المتعلمة. (الشبه، ٢٠١٥، ١)

٢. مشكلة البحث وتساؤلاتها:

من المتطلبات الأساسية لأي خطة استراتيجية للتنمية وضع رؤيا للتعليم العالي تقوم على إيجاد نظام تعليمي ومهني ذو جودة عالية قادر على إنتاج قوة بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية وإنتاج واجتماعية مستدامة، فالتعليم المخطط والموَّجه هو الطريق السليم لإنتاج العقول المفكرة وإنتاج الإنسان المبدع المثقف الذي يسهم في بناء مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا. وما تعاني منه معظم الدول النامية ومنها ليبيا من عدم مواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل يشكل خسارة كبيرة لتلك الدول في الإنفاق على تعليم لا يسهم في تلبية احتياجاتها من الخبرات العلمية التي تسهم في تقدمها:

ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

- **ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

- ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية؟
- ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالتدريب الميداني؟

- ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالخدمات ما بعد التخرج؟

٣. أهداف البحث:

- تحليل وتشخيص مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- تقييم الفجوة بين الكفاءات والمهارات لخريجي التعليم التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات مهارات وقابليات العاملين.
- بيان مقدرة المناهج والبرامج الدراسية المتبعة بقسم التربية الخاصة بكلية التربية جامعة مصراتة على تهيئة الخريج من الناحية العلمية لمواجهة الواقع وتعزيز الفهم في مجال تخصصه بغية تحديد الأسباب ووضع الحلول للقضاء على الثغرات.

٤. أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته من خلال تسليط الضوء على مدى ملاءمة البرامج التعليمية بقسم التربية الخاصة لمتطلبات وحاجة سوق العمل، بحيث أصبحت قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية أكبر في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم وهذه الأهمية تنبع من عدة أسباب أبرزها:

- التردد في توظيف الخريجين بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكفاءات المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.

٥. **مصطلحات البحث:**

- **البرامج التعليمية:** هي وثيقة تسمح بتنظيم تفاصيل العملية التربوية ويقدم البرنامج إرشادات للمعلم فيما يتعلق بالمحتوى الذي سيتم تدريسه، والطريقة التي يجب أن يطور بها نشاطه التدريسي والأهداف التي يجب تحقيقها .(زقاوة، ٢٠١٤، ١٤٥)
- **متطلبات سوق العمل:** الحد الأدنى من المهارات التي يحتاجها سوق العمل وهي متفق عليها ولا تتغير بشكل جزئي أو نسبي، ومهما اختلف تخصص او نوعية خريج.(كيطان، ٢٠١١، ٥)
- **سوق العمل:** هي جميع الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، المطلوب تلبية احتياجاتها من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة. (حسين، ٢٠١١، ١٠)

٦. **حدود البحث:**

اقتصر البحث الحالي على أعضاء هيئة التدريس والطلبة الخريجين بقسم التربية الخاصة بكلية التربية جامعة مصراتة، خلال العام الجامعي٢٠٢١.

٧. **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

لم يعد التعليم كما كان في الماضي (فعل إلقاء وتلقي) يقوم على المخزون المعرفي لدى المعلمين، والقدرة الاستيعابية لدى الطالب. فمع تطور الحياة بكافة جوانبها ودخولها عصرها التكنولوجي، تراجعت أهمية المعرفة إلى الدرجة الثانية، وأصبح يتربع على عرش العلم الجانب التطبيقي أو ما يسمى كفاءة الممارسة. وبرزت التخصصات المختلفة والمتنوعة لتحقيق أفضل أشكال الكفاءة، عن طريق الاهتمام المركّز على الجزئيات، بدلاً من الضياع ضمن العموميات والقضايا الكلية، التي لا تستطيع تجاوز الحاجز النظري ومن هنا كان لابد للتعليم أن يسلك طريقًا مماثلاً ليواكب الوجه الجديد للحياة. فأنتج القائمون على العملية التعليمية - والمهتمون بها - عدة نظريات وأبحاث وطرائق تحاول الوصول إلى الغاية المنشودة، وكانت أغلب هذه النتاجات ذات فائدة كبيرة بمختلف جوانبها أو أحد جوانبها على الأقل، ودخل التعليم مع مختلف هذه النتاجات مرحلة جديدة، بدأت تتغير معها معظم جوانبه النظرية القديمة، وتفتح

مجالاته الجديدة وفرص إبداعية تحاول الوصول إلى طرق أكثر حداثة من سابقاتها، قادرة بشكل أفضل على مواكبة العالم المتسارع في جميع أشكاله، وبالتالي إكساب الخريج المهارات اللازمة لسوق العمل(إسماعيل ،٢٠٠١، ٤١).

- **البرامج التعليمية وفقا لمشروع قانون التعليم العالي الخاص بأنه :**

خطة تعلم وتعليم من مستوى تعليمي معين تؤدى إلى شهادة في اختصاص محدد وتشمل بشكل خاص على أهداف البرنامج، ومناهجه، شروط القبول فيه، مدته الزمنية، الشهادة التي يؤدي إليها ومستواها ونوعها " أكاديمية – مهنية – مهنية عالية ...". (القرق، ٢٠٠٤، ٢).

- **متطلبات سوق العمل:**

هو مجال عرض العمل وطلبه، وهو مختلف الهيئات والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة الراغبة في توظيف الخريجين.(الطلحي ، والمشيطي،٢٠١٩، ٨١)

- **سوق العمل المحلي والجامعي:**

تعاني مخرجات التعليم الجامعي بصفة عامة من التركيز على الجانب المعرفي في المناهج الدراسية دون المهارة والسلوك، من ثم ظهور فجوة كبيرة بين ما تقدمه المؤسسات الجامعية من تخصصات وبين احتياجات سوق العمل (سعيد، ٢٠١٢، ١١). ومن ابرز التغيرات التي شهدها سوق العمل نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات، والتغييرات الاقتصادية العالمية أدثار مهن وتخصصات تقليدية وظهور مهن وتخصصات مستحدثة، وتزايد الطلب على المؤهلات القادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر، ومن ناحية أخرى أدت هذه التغيرات إلى ضعف قدرة الخريجين بمهاراتهم الحالية على التكيف مع متطلبات سوق العمل، مما يفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة الاهتمام بضمان جودة خرجيها وقدرتهم على مواكبة الجديد في التخصص والتغيرات التي تطرأ على سوق العمل، والبحث عن نماذج وصيغ تعليمية تكسب الطالب المعارف والمهارات والخبرات التي تضمن تحقق المعايير العالمية المرتبطة بالإنتاجية والجودة والتميز في الأداء (رقاد، وياسين ،٢٠١٢، ٣٠).

- **مكونات التعليم العالي:**

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات المستفيدين.

مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:-

المدخلات: وتتمثل فيما يلي :

- الطلبة: يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج كما هو الحال في تكوين رأس المال المادي
- هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية؛ حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، بالشكل الذي يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية أخرى.
- الوسائل المادية: تشمل المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل، والمطبوعات، وأجهزة العرض....الخ؛ تلك التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى.
- العملية التعليمية: ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج والتقويمات والاختبارات التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع

المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءاتهم من الناحية النوعية)

٣-المستفيدون من العملية التعليمية:-

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم:

أ- الطلبة: ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل

ب-أولياء الأمور: يعدون من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته وذلك لسببين:-

أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها؛ إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم.

ثانيهما: أنهم المساهمون في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات (المؤسسات الخاصة)

ج- أرباب العمل: ويتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات.

د- المجتمع: وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد الأفراد وإنجاز للبحوث والدراسات .(البهنساوى،١٢،٢٠١١).

- **موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:**

هو انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير التسهيلات من كفاءات وخبرات وقدرات الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن الخريج المنتظر والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي.(كيطان، ٢٠١١، ٥)

- **العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:**

يمكن النظر إلى أن العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل باعتباره علاقة تبادلية عضوية، فمؤسسات التعليم العالي لم تعد قاصرة على المحافظة على التراث الثقافي ونقله، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته، وقد أدى ضيق فرص العمل أمام الخريجين إلى لجوء الجامعات والمعاهد العليا إلى تعديل مناهجها التعليمية حرصا على تأهيل خرجيها

للعمل في مجالات يحتاجها سوق العمالة(المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج،٢٠١٢، ٤٤) وفي إطار عمليات الاتجاهات الحديثة لتقليل الفجوة بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بدأت العديد من دول العالم تبحث عن آليات غير تقليدية لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، مما فرض على مؤسسات التعليم الجامعي البحث عن صيغ جديدة تساعد في خلق مزيد من فرص العمل، ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا من خلال شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع سواء الإنتاجية أو الخدمية(العتيبي، ٢٠١٧، ٢٦) وأكدت ذلك دراسة (سويلم ٢٠١٤) والتي هدفت إلى " تقديم استراتيجيات مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر " بأن التزام الجامعة بالمشاركة بتحقيق التفاعل المباشر مع مؤسسات المجتمع المختلفة لكي تستجيب لاحتياجاتها ومطالبها، سيؤدى الى توفير المناخ الصحي للتطور الاقتصادي ويحقق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي، حيث أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققه لدورها الفعال في تطوره.

- **الشروط الواجب توافرها لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:**

وضح (عيسان، ٢٠٠٦، ٢٤) جملة من هذه الشروط أهمها:

- إذابة الفروق بين الوظائف الجامعية (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكنها الانفتاح على المجتمع.
- إعادة النظر في عملية إعداد الطالب وتكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، وذلك بتقديم معارف وتطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات بالتخصص الدقيق الذي يختاره.
- فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع وذلك للوقوف على مشكلاته وقضاياه.
- فتح باب القبول لنوعيات مختلفة من الطلبة، لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

_ وجود مرونة وحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل لكي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من تغييرات تستدعي التدخل من قبل الجامعة.

وأوصت بذلك دراسة (البهنساوي، ٢٠١٦) والتي هدفت إلى " وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل" إلى تشجيع وتطوير المناهج الثنائية وتقديم نوعية متميزة من البرامج التعليمية القائمة على التكامل بين الكليات والأقسام، بحيث تخدم هذه البرامج سوق العمل، مثل: برامج الهندسة الطبية، الهندسة والإدارة وهكذا، والى ضرورة تنظيم دورات للخريجين عن طريق وحدة الخريجين بالجامعات توفر دورات حسب التخصصات العلمية والأدبية والاستفادة منها في الفترات الصيفية بالجامعات، مثل: دورات مهارات القدرة على التكيف مع الأزمات والضغوط. وأهمية التنسيق بين مشاريع التخرج وسوق العمل على مستوى كل تخصص أكاديمي، وتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية.

- **معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:**

حيث أكدت نتائج دراسة (محمد، ٢٠١٥) والتي هدفت الى التعرف على المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع. وكذلك التعرف على المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجه مخرجاتها التعليمية، بأنه لن يكون للتعليم الجامعي دور فعال في المجتمع إن لم يتم استغلال مخرجاته التي تتمثل في الموارد البشرية التي تم تكوينها علميا، كما أن هذه الكفاءات لن تتمكن من أداء دور فعال وريادي في سوق العمل إن لم يتم وضع خطط وسياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية من جهة وباقي المؤسسات الأخرى التي تنتمي لباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك، دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني، وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل.

ودراسة (التركي، النقراط٢٠١٣) والتي هدفت إلى تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية، وربط التقييم مع متطلبات سوق العمل، وتوصلت نتائجها إلى ضرورة اتفاق الجزء الأكبر من مدراء الشركات والمؤسسات على أن الصعوبات الرئيسة التي تواجهها مؤسساتهم هي النقص في القوي العاملة المؤهلة والتي تمثل لب المشكلة بين مخرجات المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية ومتطلبات سوق العمل. وأن المؤسسات التعليمية في ليبيا تحتاج إلى استراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسة لسوق العمل مبنية على مناهج وبرامج تدريبية تخدم هذه القضية.

وأوضح (العبيدي، ٢٠٠٩) باعتبار أن المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة للطرفين وللمجتمع ككل، فإنه لا بد من تشخيص منهجي للمعوقات أمام تحقيق هذه المواءمة، للتعامل معها ضمن مسؤوليات كل جهة ذات علاقة، ومن هذه المعوقات:

- التعود على اتخاذ موقف سلبي من القضايا التي تواجههم ليس في الجامعة فقط بل في الحياة العامة بعد التخرج.
- الافتقار إلى مهارات التعلم مدى الحياة مما يبقي المعلومات التي تلقوها في الجامعة جامدة بمجرد تخرجهم منها.
- ضعف مهارات الاتصال الفعال لديهم، فهم لا يستطيعون التعبير بكفاءة عما في أذهانهم ولا يمتلكون مهارات العمل ضمن فرق العمل.
- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتمثل في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكوادر والتخصصات الدقيقة.
- سرعة تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم لهذا التغيير.
- البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل.

كما يتعين على مؤسسات التعليم العالي وضع المعايير والأسس لضمان تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وفي هذا السياق تستند المواءمة في التعليم العالي على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي (عوض، ٢٠٠١، ٨٨)

- **التركيز على العملاء:** يعني إشباع الحاجات والرغبات الأكاديمية والعاطفية لدى الطلاب، وذلك بجمع البيانات ورغباتهم واستخدامها في تعديل وتصميم البرامج والأنشطة المناسبة.
- **التحسين والتطوير المستمر في الأداء والخدمات:** ويعني رفع مستوى التعليم والعمليات الإدارية من خلال التقييم الدائم والمتكرر، واستخدام التحليل الإحصائي للبيانات وإعادة هندسة البرامج والعمليات الإدارية.
- **العمل بروح الفريق:** يعني التعاون بين القيادات وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والعاملين باستخدام عمليات مثل دينامية الجماعات، وبناء الفريق، والتغذية الراجعة، وحتى تؤت البرامج الجامعية ثمارها ويكون لها فعلها في تطوير مهارات الطلبة وقدراتهم واستعداداتهم، وخدمة المجتمع وقضاياه من خلال رفد سوق العمل باحتياجاته ومتطلباته، لا بد من العمل وفق منهج علمي ومخطط لتنفيذ أنشطة وفعاليات التدريب، وعبر المراحل الآتية:

☒ **التشخيص:** بتحديد موقع وطبيعة التدريب في أنشطة الجامعة وأنظمتها وقيمها وبرامجها، وتحديد أصحاب العلاقة والأدوار المناطة، وكذلك الحال في المؤسسات المستضيفة من القطاع الخاص.

☒ **التخطيط:** لتحديد واختيار مجالات التدريب التي تتوافق مع خطط واحتياجات سوق العمل، وتوضيح خطة العمل بالتعاون الكامل مع قطاعات سوق العمل المستضيفة.

☒ **التنفيذ:** تنفيذ برامج تدريب محددة من خلال التشخيص والتخطيط لإجراءات التنفيذ.

☒ **التقييم:** تقييم مستمر وتغذية راجعة لبرامج التدريب التي تنفذ.

إجراءات البحث:

أولاً: عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة العينة القصدية بحيث تكونت من جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية الخاصة وعددهم (٧) عضواً، والطلبة الخريجين في الفصل الحالي والبالغ عددهم (٢٢) طالباً، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة البحث:

جدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصفة

الصفة	العدد	النسبة المئوية
طالب	٢٢	٧٥.٩
عضو هيئة تدريس	٧	٢٤.١
المجموع	٢٩	%١٠٠

ثانياً: أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في استبانه من إعداد الباحثة، حيث قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتي هدفت إلى العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وقد تمكنت الباحثة من تطوير أداة الاستبيان (**درجة ملاءمة البرامج التعليمية بكلية التربية للمتطلبات سوق العمل**) حيث أصبحت الأداة في صورته النهائية في ضوء اقتراحات الحكمين يتألف من (٢٠) فقرة موزعة على(٣) مجالات : ١- البرامج الأكاديمية، التدريب الميداني، ٣-الخدمات ما بعد التخرج، واعتمدت الباحثة مقياس ليكرت الثلاثي، وقد أعطيت القيم التالية لفقرات إجابة العينة وفق الاستبانة بمقياس لبكرت الثلاثي:

الجدول (٢) يوضح مقياس ليكرت الثلاثي المستخدم في أداة البحث

الرأي	غير موافق	إلى حد ما	موافق
المقياس	١	٢	٣
المتوسط المرجح	١٠٠- ١٦٦	١٦٧- ٢٣٣	٢٣٤- ٣٠٠

صدق الأداة:

- **الصدق الظاهري:** تم حساب الصدق الظاهري للأداة وذلك بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال لإبداء رأيهم حول مدى صلاحية الفقرات وملائمتها لموضوع البحث.

- **حساب الاتساق الداخلي:** تم حساب الاتساق الداخلي للفقرات بكل محور من محاور الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، والجدول الأتي يوضح ذلك:

جدول رقم (٣) يوضح ارتباط كل فقرة من فقرات محور البرنامج الأكاديمي والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	مستوى الدلالة	ارتباط بيرسون
١	اعتماد البرامج الدراسية على النظري وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.	٠,٠٠	.٦٣٤**
٢	وجود فائض في بعض التخصصات بالكلية التي لا يستوعبها سوق العمل.	.١٨٠	.٤٣٥*
٣	نقص الاهتمام باستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس عند تنفيذ البرامج والمشروعات الجديدة.	.١٨٠	.٤٣٨*
٤	غياب التنسيق والتعاون بين الجامعة والمستفيدين سواء في القطاع العام أو الخاص لتوظيف الخرجين في كثير من التخصصات.	٠,٠٠٦	.٤٩٥**
٥	عدم التطبيق العملي لبعض المقررات التدريسية نتيجة لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.	.٤٦٠	.٣٧٤*
٦	عدم ارتباط المنهج بالزيارات الميدانية لصعوبة تنفيذ تلك الزيارات.	.٤٥٠	.٣٧٥*
٧	ضعف دور البحوث الأكاديمية بالكلية في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.	.٠٠١	.٥٨٤**
٨	نقص وجود نظام لإرشاد الأكاديمي لمساعدة الطالب في غالبية التخصصات بالكلية.	.٠٠٤	.٥١٣**
٩	قلة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية لإعادة تأهيل الخريجين وفقاً لاحتياجات سوق العمل.	٠,٠٠	.٧٥٣**
١٠	قصور سياسات قبول الطلبة وضعف مواكبتها مع الحاجات الفعلية والمتوقعة لسوق العمل.	٠,٠٠	.٦٨٢**
١١	ندرة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في برامج التدريب والتعليم بالجامعة.	.٢٨٠	.٤٠٧*
١٢	طريقة عرض المدربون وأعضاءً هيئة التدريس للمادة سهلة الفهم وواضحة.	.٢٣٦	.٢٢٧

الجدول أعلاه يوضح معامل ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة لمحور البرنامج الأكاديمي، ويبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) أي أنها صالحة ويمكن الاعتماد على تحليلها ونتائجها عدا الفقرة ١٢ وعليه فقد استبعدت من التحليل.

جدول رقم (٤) ارتباط كل فقرة من فقرات محور التدريب الميداني والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	مستوى الدلالة	ارتباط بيرسون
١	ملاحظات المشرفون من أعضاء هيئة التدريس خلال التدريبات العملية كانت تساعد على تحسينً الأداء.	٠,٠٠	.٧٩٣**
٢	هناك تنسيق بين الجانب النظري والجانب العملي في تنفيذ التربية العملية.	٠,٠٠	.٦٩٧**
٣	التدريب الميداني يتلاءم والتخصص أثناء دراستك.	٠,٠٠	.٧٦٩**
٤	يتم اختيار مكان التدريب الميداني حسب معايير موضوعية.	٠.٠١.	.٥٩٥**
٥	الوقت المخصص للتدريب الميداني كاف أثناء دراستك.	٠,٠٠	.٦٩١**
٦	ساهم التدريب الميداني في تزويدك بالمهارات اللازمة لإتقان العمل.	٠,٠٠	.٧٤٩**
٧	ساهم التدريب الميداني في اتاحة فرصة عمل لك في نفس مكان التدريب أو خارجه.	٠,٠٠	.٦٢٦**

الجدول أعلاه يوضح معامل ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة لمحور التدريب الميداني، ويبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، أي أنها صالحة ويمكن الاعتماد على تحليلها ونتائجها.

جدول رقم (٥) ارتباط كل فقرة من فقرات محور الخدمات ما بعد التخرج والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	مستوى الدلالة	ارتباط بيرسون
١	هنالك تواصل مستمر بين الخريج والمؤسسة التي تخرج منها.	٠,٠٠	.٧٢٥**
٢	تم تعريف الخريج بالمؤسسات الموجودة في سوق العمل في مجال تخصصه.	٠,٠٠	.٦٧٤**
٣	ساهمت خدمات ما بعد التخرج في توفير فرص عمل للخريج.	٠,٠٠	.٧٦٠**
٤	هنالك تواصل مستمر بين الخريج والمؤسسة التي تخرج منها.	٠,٠٠	.٦٩٨**

الجدول أعلاه يوضح معامل ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة لمحور الخدمات ما بعد التخرج، ويبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، أي أنها صالحة ويمكن الاعتماد على تحليلها ونتائجها.

- **ثبات الاستبانة:** تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، والجدول التالي يوضح قيم معادلات الارتباط لكل مجال من مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية لثبات الأداة.

جدول رقم (٦) مستوى الثبات بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
البرنامج الأكاديمي	١١	٠,٧٣٢
البرنامج التدريبي	٧	٠,٨٢٦
الخدمات ما بعد التخرج	٤	٠,٦٨١
جميع المحاور	٢٢	٠,٦٩٥

من الجدول السابق يتضح لنا أن معامل ثبات المحاور الثلاثة = ٠.٦٩٥ أي أن معامل الثبات جيد، ويمكن الاعتماد على هذه الإحصائيات، حيث أنه من المعروف إذا كان أكبر من (٠.٦٠٠) يعتبر مقبول.

ثالثا: منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها بناء على البيانات التي تم جمعها.

-نتائج البحث:

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول الذي نص على:

-ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة بكلية التربية جامعة مصراتة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط والانحراف المعياري، وقيمة (ت) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٧) يوضح الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (ت) لاستجابات أفراد عينة البحث

المحور	الصفة	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة
البرنامج الأكاديمي	طالب	22	.31241	2.4545	.279	.782
	عضو هيئة تدريس	7	.35153	2.4156		
التدريب الميداني	طالب	22	.50791	2.0779	1.487-	.149
	عضو هيئة تدريس	7	.36621	2.3878		
الخدمات ما بعد التخرج	طالب	22	.49959	1.9432	1.532-	.137
	عضو هيئة تدريس	7	.56695	2.2857		
جميع المحاور	طالب	22	.26107	2.2417	1.358-	.186
	عضو هيئة تدريس	7	.14340	2.3831		

من الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة لكافة المجالات جاء أكبر من (٠.٠٥) أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات أراء العينة حول (البرنامج الأكاديمي-التدريب الميداني-الخدمات ما بعد التخرج) تعزى لمتغير الصفة (طالب- عضو هيئة تدريس).

واتضح من نتائج هذا التساؤل أن هناك اتفاق في البرامج الأكاديمية و التي قد تحتاج إلى الاهتمام بها أكثر وربطها بالواقع والاهتمام بالجانب النظري والعملي والذي يتمثل في الزيارات الميدانية والتطبيق العملي لبعض المقررات الدراسية و ضرورة

استخدام التكنولوجيا أثناء المحاضرات كعرض المحاضرة عن طريق الداتاشو. وغير ذلك من الأساليب التكنولوجية المتوفرة كما كان هناك اتفاق في التدريب الميداني والخدمات ما بعد التخرج أن هناك اتساق ما بين الجانب النظري والعملي أثناء التنفيذ التربية العملية كما أن ملاحظات المشرفين من أعضاء هيئه التدريس خلال التربية العملي أدت إلى تحسين مستوى أداء الطلب والاستفادة من كل الملاحظات واختيار المكان حسب التخصص زاد من اهتمام الطالب بالتربية العملي وان التواصل المستمر بين طلبه و أعضاء هيئه التدريس بعد التخرج كان له دور في المتابعة وإبداء الملاحظات للطلبة الذين اشتغلوا في مجال التربية الخاصة.

- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نص على:**

-ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالبرنامج الأكاديمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨) الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث في المحور الأول البرنامج الأكاديمي

م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	اعتماد البرامج الدراسية على النظري وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.	.591	2.28	إلى حد ما
2	وجود فائض في بعض التخصصات بالكلية التي لا يستوعبها سوق العمل.	.721	2.34	موافق
3	نقص الاهتمام باستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس عند تنفيذ البرامج والمشروعات الجديدة.	.604	2.31	إلى حد ما
4	غياب التنسيق والتعاون بين الجامعة والمستفيدين سواء في القطاع العام أو الخاص لتوظيف الخرجين في كثير من التخصصات.	.686	2.55	موافق
5	عدم التطبيق العملي لبعض المقررات التدريسية نتيجة لعدم توفر الامكانيات اللازمة لذلك.	.384	2.83	موافق

6	عدم ارتباط المنهج بالزيارات الميدانية لصعوبة تنفيذ تلك الزيارات.	.553	2.66	موافق
7	ضعف دور البحوث الأكاديمية بالكلية في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.	.559	2.21	إلى حد ما
8	نقص وجود نظام لإرشاد الأكاديمي لمساعدة الطالب في غالبية التخصصات بالكلية.	.628	2.41	موافق
9	قلة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية لإعادة تأهيل الخريجين وفقاً لاحتياجات سوق العمل.	.628	2.41	موافق
10	قصور سياسات قبول الطلبة وضعف مواكبتها مع الحاجات الفعلية والمتوقعة لسوق العمل.	.561	2.38	موافق
11	ندرة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في برامج التدريب والتعليم بالجامعة.	.688	2.52	موافق
المجموع			2.45	موافق

من الجدول السابق نجد أن اتجاه العينة جاء بمتوسط وقدره ٢.٤٥ بدرجة موافق، أي أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأن البرامج الأكاديمية غير ملاءمة لمتطلبات سوق العمل والسبب في الاعتقاد بان اغلب البرامج الأكاديمية غير ملائم لسوق العمل قد يرجع إلى عدم التطبيق العملي ببعض المقررات الدراسية نتيجة غياب الزيارات الميدانية والتي من شانها جعل العملية التعليمية شيقة وذات فائدة أكثر وخاصة للتعرف على أنواع الإعاقات في التربية الخاصة

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث والذي نص على:

-ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالتدريب الميداني؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٩) يوضح الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث في المحور الثاني التدريب الميداني

م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	ملاحظات المشرفون من أعضاء هيئة التدريس خلال التدريبات العملية كانت تساعد على تحسينً الأداء.	.736	2.45	موافق
2	هناك تنسيق بين الجانب النظري والجانب العملي في تنفيذ التربية العملية.	.739	2.24	إلى حد ما
3	التدريب الميداني يتلاءم والتخصص أثناء دراستك.	.658	2.17	إلى حد ما
4	يتم اختيار مكان التدريب الميداني حسب معايير موضوعية.	.675	2.21	إلى حد ما
5	الوقت المخصص للتدريب الميداني كاف أثناء دراستك.	.553	1.66	غير موافق
6	ساهم التدريب الميداني في تزويدك بالمهارات اللازمة لإتقان العمل.	.759	2.17	إلى حد ما
7	ساهم التدريب الميداني في اتاحة فرصة عمل لك في نفس مكان التدريب أو خارجه.	.759	2.17	إلى حد ما
	المجموع		2.15	إلى حد ما

من الجدول السابق نجد أن اتجاه العينة جاء بمتوسط وقدره ٢.١٥ بدرجة إلى حد ما، أي أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأن التدريب الميداني ملاءم لمتطلبات سوق العمل بدرجة متوسطة.

واتضحت النتيجة ملائمة التدريب الميداني لمتطلبات سوق العمل وقد ترجع الباحثة ذلك إلى اهتمام المشرفون من أعضاء هيئه التدريس على طلبه وتوضيح كل ما يلزم أثناء التدريب الميداني وان الإشراف والملاحظات الفورية أدت إلى تحسين أداء الطلبة كما ان اختيار مكان التدريب يتم وفق التخصص والإعاقات الخاصة بالتربية الخاصة التي من شانها أن تجعل من الطالب أن يتعرف على الإعاقات بشكل واقعي أكثر والتعرف على برامجهم وكيفيه تدريبهم وتأهيلهم كما ساهم التدريب الميداني في تزويد الطلبة بالمهارات اللازم لإتقان العمل والاستفادة من الوقت المخصص لهم كما أنهم قد يتحصلوا على فرص عمل دائمة بعد التخرج في نفس مكان التدريب الميداني.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع والذي نص على:

"ما درجة ملائمة البرامج التعليمية بكلية التربية جامعة مصراتة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة كلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بالخدمات ما بعد التخرج؟"

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠) يوضح الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث في المحور الثالث الخدمات ما بعد التخرج

ت	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	هنالك تواصل مستمر بين الخريج والمؤسسة التي تخرج منها.	.759	1.83	إلى حد ما
2	تم تعريف الخريج بالمؤسسات الموجودة في سوق العمل في مجال تخصصه.	.693	2.14	إلى حد ما
3	ساهمت خدمات ما بعد التخرج في توفير فرص عمل للخريج.	.802	2.00	إلى حد ما
4	هنالك تواصل مستمر بين الخريج والمؤسسة التي تخرج منها.	.693	2.14	إلى حد ما
	المجموع		2.03	إلى حد ما

من الجدول السابق نجد أن اتجاه العينة جاء بمتوسط وقدره ٢.١٥ بدرجة إلى حد ما، أي أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأن الخدمات ما بعد التخرج متوسطة وقد ترجع الباحثة السبب في ذلك إلى أن هناك تواصل مستمر بين الخريج والمؤسسة التي تخرج منها لأخذ الآراء والملاحظات بخصوص ما يواجهه أثناء العمل كما أن الخريج تعرف أثناء دراسته على كل المؤسسات ذات العلاقة بتخصصه وأن التدريب الميداني " التربية العملية " قد ساهم في حصول الطلبة على فرص عمل في المؤسسات التي طبق فيها التربية العملي ومن الأمور الجيدة أن هناك تواصل مستمر بين الطلبة و أعضاء هيئه

التدريس حتى بعد التخرج بتوضيح كل ما يصعب عليهم أثناء عملهم مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

التوصيات والمقترحات:

- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.
- وضع البرامج الكفيلة باستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلا.
- إعادة النظر في السياسة التعليمية في المرحلتين الثانوية والجامعية وربطهما بسوق العمل وفق خطة استراتيجية لهذين النوعين من التعليم

قائمة المراجع:

_ رمضان عبد الله الشبه، مصطفى مسعود حدود(٢٠١٥) أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة، العدد السابع عشر.

_ مصطفي الصغير التركي، أحمد محمد النقراط(٢٠١٣). قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل (GTZ :(من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية، مجلة الجامعة، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب - جامعة الزاوية- العدد الخامس عشر- المجلد الثاني، الزاوية-ليبيا.

_ رهيب سعيد قائد محمد(٢٠١٥). مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في الجمهورية اليمنية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ع ٦٥ ، الرياض.

٤- إسماعيل أحمد (٢٠٠١) اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي.

٥- الطلحي، محمد محمود، المشيطي، محمد عبد اللطيف(٢٠٢٠). دراسة واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل

من وجهة نظر الخريجين(دراسة ميدانية)المجلة الدولية للعلوم والتقنية - العدد ٢١- ابريل .

٦- العتيبي، منير بن مطني(٢٠١٧). تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة الملك سعود – كلية التربية، ص٢٧-٤٠

٧- كيطان، حسين سالم- الصفار، إيمان قاسم - حسين، سهير غازي (٢٠١١). دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل، كلية الهندسة جامعة بغداد.

٨-شاهين/ محمد احمد(٢٠١٤). دراسة تحليلية لملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، "المؤتمر الفلسطيني الرابع للموارد البشرية"، نظمه مركز الموارد البشرية في كلية فلسطين الأهلية الجامعية، وعقد في بيت لحم-فلسطين، خلال يومي ٢٥ و٢٦ حزيران.